

مختلف الحديث في اللفظة :

"مختلف" مأخوذ من الاختلاف ضد الاتفاق .

يقال : تخالف القوم واختلفوا ؛ إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب

إليه الآخر (١) .

ويقال : تخالف الأمران واختلفا ؛ إذا لم يتفقا . وكل ما لم يتساو فقد تخالف

واختلف (٢) .

وقد اختلف العلماء المحدثون في ضبط كلمة "مختلف" :

فمنهم - وهم الأكثر - على أنه بضم الميم وكسر اللام ؛ فهو اسم فاعل من

اختلف ، والإضافة "الحديث" بمعنى "من" أي المختلف من الحديث .

ومنهم من ضبطه بضم الميم وفتح اللام ؛ على أنه مصدر ميمي بمعنى

الاختلاف ، والإضافة على هذا بمعنى "في" بمعنى الاختلاف في الحديث .

وفي الاصطلاح :

- إما على أنه اسم فاعل من اختلف فيعرف بها يأتي :

أن يوجد حديثان أو أكثر متضادان في المعنى ظاهرا فيوفق بينهما ، أو يعتبر

أحدهما ناسخا للآخر ، أو يرجح أحدهما على الآخر .

(١) القاموس المحيط ٣ / ١٣٨

(٢) لسان العرب لابن منظور ٩ / ٩١

"الحديث الذي عارضه - ظاهراً - مثله" (١)

وإنما قلنا في التعريف "ظاهراً" لأنه لا يوجد في الحقيقة ونفس الأمر حديثان صحيحان متضادان أو متناقضان؛ ويستحيل أن يقع تضاد أو تعارض في كلام رسول الله ﷺ، وذلك باعتبار أنه نبي يوحى إليه، وقد نقل عن إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة أنه قال: "ليس ثمَّ حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما" (٢). ومراده - رحمه الله - نفي التعارض الحقيقي.

بينما قال الإمام أبو بكر الباقلاني (٣): "وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين".

ويقول أيضاً: "متى علم أن قولين ظاهرهما التعارض ونفي أحدهما لموجب الآخر؛ أنه يحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، وهذا ما لا بد منه، مع العلم بإحالة مناقضته ﷺ في شيء من تقرير الشرع والبلاغ" (٤).

(١) شرح نخبة الفكر لابن حجر لملا على القارى ٩٦

(٢) - الكفاية في علم الرواية ١ / ٤٣٣

(٣) الإمام محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني، رأس المتكلمين على مذهب الشافعي، وهو من أكثر الناس علماً بالكلام والتأليف فيه، وكان من المدافعين عن دين الله وعن الحديث وأهله، ولما قابله الإمام الدارقطني ببغداد قبل وجهه وعينه تكريماً له، وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعمئة.

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ٤٣٢

7
- وإما على المعنى الثاني : فيعرف : بالتعارض والاختلاف الواقع بين حديثين أو أكثر في الظاهر .

أي أن التعريف على الضبط الأول يراد به الحديث نفسه ، بينما المراد على الضبط الثاني نفس التضاد والاختلاف .

وقد عرف التعارض بأنه : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة (١) .

وقيل هو : اقتضاء كل من الدليلين عدم مقتضى الآخر (٢) .

وأما ركنه فهو المماثلة والمساواة بين الدليلين في الثبوت والقوة . وشرطها المخالفة بين حكميها : إما من حيث التضاد كالحل والحرمة ، أو من حيث التنافي كالنفي والإثبات ، في زمانين كحرمة الخمر بعد حلها ، وفي محلين : كالحل في المنكوحة والحرمة في الأجنبية ، وفي جهتين مختلفتين : كالنهى عن البيع وقت النداء والطلاق في حالة الحيض (٣) .

مشكل الحديث :

وقد يطلق بعض المحدثين على المختلف المشكل ، وذلك كما فعل الإمام

الطحاوي في تسمية كتابه "مشكل الآثار" .

(١) الشوكاني في إرشاد الفحول ٢٧٣

(٢) الكمال بن همام في التقرير والتحبير شرح التحرير ٢ / ٣

(٣) ميزان الأصول في نتائج العقول علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي

(المتوفي ٥٣٩ هـ) حققه وعلق عليه : الدكتور محمد زكي عبد البر ، الأستاذ بكلية الشريعة -

الفرق بين "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث":

والحق أن بين المختلف والمشكل فرقا في الاصطلاح . فمختلف الحديث يكون بوجود تعارض: أي تضاد أو تناقض ظاهري بين حديثين أو أكثر .

وأما مشكل الحديث فهو أعم من ذلك فقد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر ، وقد يكون سببه كون الحديث مشكلا في معناه ؛ لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلا ، أو لاستحالة معناه ، أو مخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم والمعارف الحديثة . كعلم الفلك ، أو الطب ، أو علم سنن الله الكونية ، وهو ما يسمى في لسان الناس : علم الطبيعة . وذلك كحديث : "سجود الشمس بعد الغروب تحت العرش" (١) . وحديث : "الذباب وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، وأنه يتقى بجناحه الذي فيه الداء" (٢) . وحديث : "من أصبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يصبه سم ولا

(١) البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب صفة الشمس والقمر بحسبان ٤ / ١٠٧ ح ٣١٩٩ ، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه إيمان ١ / ١٣٨ ح ١٥٩ ، أحمد في مسنده ٦ / ٣٥٨ ، المنتخب لعبد بن حميد ١ / ١٣٣ / ٣٢٦ ، البزار في مسنده ٩ / ٤٠٧ ح ٤٠١٠

(٢) البخاري في صحيحه كتاب الطب / باب إذا وقع الذباب في الإناء ٧ / ١٤٠ ح ٥٧٨٢ ، أبو داود في السنن كتاب الأطعمة باب في الذباب يقع في الإناء ٣ / ٣٦٥ ح ٣٨٤٤ ، النسائي في السنن الكبرى : كتاب الفرع والعتيرة / باب الذباب يقع في الإناء ٤ / ٣٨٩ ح ٤٥٧٤ ، أحمد في مسنده ٦ / ٥٥٣